

الغامدي: عزل جميع قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة بالسعودية!



[العالم - السعودية](#)

وقال "الغامدي" في تدوينة له عبر حسابه بموقع التدوين المصغر "تويتر": "عزل كل قضاة الـ [محكمة الجزائية المتخصصة](#) ، وجعل موظفي الادعاء العام السابقين قضاة للجزائية برئاسة أحدهم وهو: عبد الله شاعر القحطاني".

وأكد "الغامدي" على أن "هؤلاء القضاة الذين كانوا موظفين في الادعاء العام عُرف معظمُهم بارتباطهم الأمنية وبشراستهم على الناس عامة ضد المصلحين خاصة". واعتبر أن "تعيينهم مؤشر سوء كبير".

اعتقال قضاة المحكمة الابتدائية والاستئناف العليا

وتأتي هذه التطورات في وقت كشفت فيه منظمة "الديمقراطية الآن للعالم العربي"، عبر تويتر في أبريل/نيسان الماضي أن السلطات السعودية اعتقلت مجموعة كبيرة من القضاة في المحكمة الابتدائية والاستئناف والعليا، واتهمتهم بـ"الخيانة العظمى".

وذكرت المنظمة أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أمر باعتقالات واسعة للقضاة، وبعدهم يُعتبر من الموالين له، ومن أصدر أحكاماً "طالمة" بحق المعتقلين ونشاطه الرأي.

وقالت المنظمة: إنه جرى اعتقال القاضي في المحكمة الابتدائية العامة عبد الله بن خالد اللحدان (وهو ابن رئيس المحكمة العليا، وقد نَظَرَ قضايا سياسية مختلفة).

كما اعتقل القاضي (المرقي حديثاً للاستئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة) عبدالعزيز بن مداوي آل جابر.

اعتقال القاضي سعد بن علي الشدي

وفي يونيو/حزيران الماضي، اعتقلت السلطات السعودية، رئيس محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة الشيخ سعد بن علي الشدي للمثول للتحقيق؛ لأسباب ما تزال مجهولة، وفقاً لما أكدته حساب "معتقلي الرأي" المعنى بنقل أخبار المعتقلين في السعودية.

نقل موظفي الادعاء العام للعمل كقضاة

وكانت منظمة "سند" قد أشارت سابقاً لخبر نقل خدمات بعض موظفي الادعاء العام بالنيابة العامة إلى وزارة العدل للعمل كقضاة بالمحكمة الجزائية المتخصصة.

وقالت المنظمة: إن من بين الأسماء التي تأكد لسند نقلهم للعمل كقضاة بالمحكمة الجزائية المتخصصة، هم عماد بن محمد التويجري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدخيني، وسعيد بن محمد آل رفدة، ومحمد بن عبد العزيز الفرهودن، وأحمد بن عقيل المصيغة، وعبد الله بن شايع القحطاني.

وأضافت أن هذه الأسماء كانت من ضمن فريق الادعاء العام الذي قدم لائحة الدعوى ضد عدد من معتقلي الرأي في السعودية، وترافق ضدتهم أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

وأشارت إلى أن هذه الخطوة جاءت بالتزامن مع اعتقال عدد من قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة من مقر أعمالهم بطريقة مهينة واتهامهم بالخيانة العظمى.